# غزة ومفهوم الأمن الإنساني: قراءة نقدية في تحرر المفهوم من مركزه الغربي

# Gaza and the concept of Human Security: A critical reading in decentering the western paradigm



د.ليلى كرفاح[1]*

[1]جامعة العقيد أكلي أمحند أولحاج البويرة، (الجزائر)

l.kerfah@univ-bouira.dz

تاريخ الارسال: 2026/01/19 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

**ملخص:** *تقدّم* هذه المداخلة مقاربة نقدية لمفهوم الأمن الإنساني عبر اختباره في السياق الغزّي؛ حيث يكشف الواقع الميداني عن قصور الإطار المفاهيمي الغربي في تفسير أو استيعاب أوضاع العيش تحت الاستعمار والحصار. تنطلق الدراسة من تفكيك الأسس الفلسفية التي صاغت مقاربات الأمن في المدرسة الواقعية والليبرالية والنقدية، لتبيّن كيف أعادت إنتاج مركزية معرفية تتجاهل العنف البنيوي للمحتل.

تخلص المداخلة إلى أنّ التجربة الغزّية تفرض إعادة بناء المفهوم من الداخل، باعتبار أنّ التهديد الوجودي للإنسان لا يصدر عن الدولة الفاشلة كما يفترض، بل عن منظومة الاستعمار نفسها.

**الكلمات المفتاحية:** *الأمن الانساني، غزة، الدراسات الأمنية، الاستعمار الاستيطاني، المقاربات النقدية. إنتاج المعرفة.*

***Abstract**: This passage, offers a critical approach to the concept of human security by examining it whithin the Gazan context, where fieled realities reveal the inadequacy of the western conceptual framework to explain the conditions of life under colonialism and siege. The study begins by deconstructing the philosophical foundations that shaped security approaches whithin the realist, liberal and critical schools, demonstrating how they reproduce an epistemic centrality that overlooks the structural violence of the occupier. It concludes that the Gazan experience compels a reconstruction of the concept from within, since the existential threat to human beings does not originate from the so-called failed state, as commonly assume, but from the colonial system itself.*

***Key words:** human security, Gaza, security studies, settler colonialism, critical approaches, knowledge production.*

* د. ليلى كرفاح.

**. مقدّمة:**

شهد مفهوم الأمن الإنساني منذ ظهوره في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 توسعا لافتا، حيث انتقل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان بوصفه محور الحماية والرفاه. غير أنّ هذا التحول رافقه جدل معرفي عميق حول طبيعته وحدوده ومرجعياته الفلسفية، خاصة مع هيمنة منظور غربي يعيد إنتاج مركزية معيارية تفترض أنّ التهديدات تنبع أساسا من داخل الدولة، من الفقر والهشاشة والاقتصاد السياسي، وليس من العنف المنظم أو البنى الاستعمارية. وفي هذا السياق تبرز غزة بوصفها حالة اختبار قصوى تكشف التوتر بين النظرية والممارسة؛ إذ يمثّل الواقع الغزّي نموذجا مكثّفا لانهيار أبعاد الأمن الإنساني تحت الاستعمار والحصار، بما يفضح ثغرات المفهوم وحدود صلاحيته خارج بيئته الأصلية.

لذلك لابدّ من طرح السؤال الاشكالي التالي: **كيف تكشف التجربة الغزّية عن محدودية مفهوم الأمن الإنساني بصيغته الغربية، وإلى أيّ مدى تفرض الحاجة إلى إعادة تحريره من مركزه المعرفي وإعادة بنائه انطلاقا من سياقات العنف الاستعماري المنظّم؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية ننطلق من مجموعة من الفرضيات تتمثل أساسا فيما يلي:

1-المقاربة الغربية للأمن الإنساني غير قادرة على تفسير التهديد الوجودي الذي تسببه البنى الاستعمارية لسكان غزة.

2-التجربة الغزية تنقل مفهوم الأمن الإنساني من إطار "الأزمات الاجتماعية" إلى إطار "العنف البنيوي الاستعماري".

3-إعادة بناء المفهوم تتطلب مقاربة تفكيكية تستند إلى مدارس نقدية مثل فرانكفورت، وفوكو.

**أهداف الدراسة:**

-تحليل الأسس الفلسفية التي حكمت صياغة مفهوم الأمن الإنساني في مرجعياته الغربية.

-توظيف الحالة الغزية لاختبار قدرة المفهوم على تفسير العنف البنيوي والتهديد الوجودي.

-تقديم قراءة نقدية تسعى إلى إعادة تحرير المفهوم من مركزه الغربي وبنائه على ضوء السياق الفلسطيني.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة مقاربة نقدية-تحليلية ترتكز على تحليل الأدبيات الأمنية الغربية، وتقارير المنظمات الدولية، إضافة إلى توظيف أدوات نظرية مستمدة من فكر فوكو، مدرسة فرانكفورت، وغرامشي لقراءة العلاقة بين السلطة والمعرفة وإنتاج المفاهيم الأمنية.

## 1. الأسس النظرية لمفهوم الأمن وإشكالاته المعرفية

لم يتشكل مفهوم الأمن الإنساني في فراغ نظري أو سياق معرفي محايد، بل جاء نتيجة مسار طويل من الجدل الفلسفي والابستمولوجي حول ماهية الأمن، وحدود تعريفه، والفاعل المركزي فيه، وطبيعة التهديدات التي ينبغي الاستجابة لها. فمنذ أن ارتبط الأمن في أدبيات العلاقات الدولية الكلاسيكية، بمنطق الدولة والسيادة والقوة العسكرية، ظلّ المفهوم حبيس رؤية المدرسة الواقعية التي اختزلت الأمن في حماية الكيان

السياسي من التهديد الخارجي ضمن نظام دولي فوضوي. غير أنّ التحولات البنيوية التي عرفها النظام الدولي، -خاصة مع نهاية الحرب الباردة- أفرزت أسئلة جديدة حول قصور هذا التصور التقليدي وعجزه عن استيعاب أنماط التهديد غير العسكرية التي باتت تمسّ الأفراد والمجتمعات بشكل مباشر. هذه المراجعات التدريجية التي انطلقت مع الليبرالية التي وسّعت أجندة الأمن لتشمل التعاون والمؤسسات والرفاه.

غير أنّ هذه التحولات لم تكن كافية لتجاوز إشكاليات مركزية الدولة وإقصاء الإنسان، ما فتح المجال أمام المقاربات النقدية لإعادة مساءلة الأسس المعرفية للأمن بوصفه بناء اجتماعيا وخطابا مشروعا بعلاقات القوة. وفي هذا السياق برز مفهوم الأمن الإنساني باعتباره محاولة لإعادة تموضع الإنسان في قلب التحليل الأمني، غير أنّ هذه المحاولة نفسها تتضمن إشكالات معرفية عميقة تتعلق بجذورها الفكرية، وحدودها التطبيقية، وارتباطها بالمركزية الغربية، وهو ما يستدعي تفكيك أسسها النظرية قبل الانتقال إلى نقدها وتطبيقها في السياقات غير الغربية.

### 2.1 الجذور الفلسفية وتطور المقاربات الأمنية (الو اقعية-الليبرالية-النقدية).

يعدّ تحديد أصل المفهوم خطوة مركزية في أي تحليل ابستمولوجي، لأن المفهوم لا يولد في فراغ، بل يتشكّل ضمن بنية فكرية وتاريخية محدّدة .نشأت أغلب المفاهيم المتداولة اليوم في العلوم السياسية والاجتماعية، مثل الأَمن الإنساني والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان داخل الفضاء الغربي الحديث، الذي تشكل منذ القرن السابع عشر على قاعدة العقلانية الأداتية والفردانية الليبرالية .فالمفاهيم هنا ليست أدوات وصف بريئة بل هي أدوات سلطة ومعرفة في آنٍ واحد كما يؤكد ميشال فوكو في تحليله لعلاقة الخطاب بالسلطة.

شكّل مفهوم الأمن، منذ ظهوره في الفكر السياسي الكلاسيكي، قيمة جوهرانية ارتبطت بوجود الجماعة السياسية نفسها وبحفظ مقومات استمرارها. غير أنّ هذا المفهوم لم يبق ثابتا، بل خضع لسلسلة من التحولات العميقة التي أفرزت نقاشا ابستمولوجيا واسعا داخل حقل العلاقات الدولية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أدّى التوتر بين المقاربات المعيارية التي رأت الأمن بوصفه "حماية الكيان السياسي من التهديد الخارجي"، وبين المقاربات النقدية والإنسانية التي وسّعت دائرته لتشمل الإنسان ورفاهه، إلى نشوء مدارس أمنية متعدّدة تعكس هذا الجدل حول طبيعة الأمن ومعياريته وحدوده. هذه المدارس الأمنية جاءت كتعبير عن حوار ابستمولوجي حاول الإجابة على سؤال جوهري: لمن يكون الأمن؟ وكيف تعرّف التهديدات؟ وهو سؤال لا يزال مفتوحا ويتجدّد مع كل لحظة تاريخية تكشف محدودية المقاربات التقليدية وتدفع نحو توسيع أو إعادة بناء المفهوم.

#### أ-النظرية الو اقعية ومفهوم الأمن: محورية الدولة وفوضوية النظام

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر "**كوتيليا**" **Kautiliya**( 312، 296 ق. م ) الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين، إذ يعتبر "**كوتيليا**" بأنّ دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فإنّه يصنفها إلى دول

محاربة وأخرى حيادية إذ يقول " **إن شعرت بتفوقك على خصمك لابدّ من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد.**" (وليد، 1994، صفحة 24)

تعتبر النظرية الواقعية موضوع الأمن من صلاحيات الدولة القومية والمرتبطة أساسا بمعاهدة ويستفاليا1648، حيث انطلقت في تصورها لذلك من أنّ الدولة فاعل مركزي إن لم يكن وحيد في السياسة الدولية تقف في وجه أي تهديد عسكري خارجي، متخذة من القوة العسكرية الأداة الأساسية في تحقيق الأمن. (عنتر، 2005، صفحة 15). بعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأولى والثانية أنّ القوة هي المفسّر للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية، خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أنّ الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وأنّ ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أو نووية، وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد. (Dario, 2006, p. 462)

ترتكز الواقعية على افتراض ابستمولوجي رئيسي مفاده أنّ النظام الدولي يقوم على الفوضى، أي غياب سلطة عليا قادرة على فرض النظام أو حماية الفاعلين، مما يجعل الأمن هدفا نادرا وثمينا تسعى كل دولة إلى احتكاره قدر الإمكان. (Kenneth, 1979, pp. 88-94)

وفي ظل هذه الفوضى، يصبح التهديد قائما دائما، لأنّ أي دولة يمكن أن تتحول إلى مصدر خطر، سواء بسبب نواياها أو قدراتها. هذه البنية الفوضوية تدفع الدول إلى اعتماد منطق "المساعدة الذاتية"، بمعنى أنّ الدولة هي بناء التي تؤمّن نفسها بنفسها، عبر تعزيز قوتها العسكرية، بناء التحالفات، وتطوير قدراتها.

أما مورغانتو، فقدم رؤية كلاسيكية تجعل القوة جوهر الأمن، حيث يرى أنّ السياسة الدولية صراع دائم على القوة، وأنّ الدولة العاقلة هي التي تسعى إلى تعظيم قوتها من أجل الحفاظ على بقائها. بمعنى أنّ منطلق الواقعيين في تصورهم للأمن يتمثل في رفضهم لوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أنّ الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، لذلك يفترض المنظور الواقعي تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إرادتها حتما في سياق بحثها عن القوة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذلك فالدول مشغولة بآفاق الحرب، وهي تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث ارتبط الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل العسكري الدولتي، حيث يقول **(ليبمان): "تعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمتها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب".** (قسوم، 2021، صفحة 78)

يمكن القول أنّ الفكر الواقعي يرتكز على عدّة مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي: (بوستي، 2018، صفحة 7)

-الدولة هي الوحدة الأساسية لموضوع الأمن، لأنها هي الأعلى للسلطة الحاكمة وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن.

2-النظام الدولي هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

3-تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

4-تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك والتوجس، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام، بمعنى آخر أن العلاقات الاستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأنّ كل دولة تعمل على تحقيق حد أدنى من القوة.

وبناء على التضارب المصلحي فإنّ ذلك سيؤدي إلى سوء تقدير لقوة الخصم الفعلية والافتراضية وبالتالي يدفع الدول إلى التصرف إزاء بعضها البعض بشكل عدواني مضمر مرة وصريح مرات أخرى.

لقد دفعت التحولات البنيوية التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية نحو إعادة صياغة المنظور الواقعي بما يتجاوز التركيز على الطبيعة البشرية إلى التركيز على بنية النظام الدولي ذاته. وهكذا ظهرت الواقعية الجديدة مع كينيث والتز. حيث تنطلق النظرية الواقعية الجديدة في تفسيرها للأمن على قاعدتين رئيسيتين؛ الأولى تتمثل في أنّ الصراع الأمني يزداد حدة حتى في وضعية السلم والقاعدة الثانية التي تسجل وجود ضعف واضح على مستوى قنوات التعاون الدولي، وهو عامل يرجع أساسا إلى وجود سياسات دولية تسعى بالدرجة الأولى لاكتساب القوة. بناء على هاتين القاعدتين، اعتمدت هذه النظرية منهجا بنيويا لتفسير رغبة الدولة في تحقيق الأمن بالتركيز على بنية النظام الدولي وطريقته في تحليل السياسات الدولية المعتمدة، كما اتجهت كذلك إلى تحويل بوصلة البحوث التي تعنى بالدراسات الأمنية نحو الظروف والمعطيات التي يطرحها النسق الدولي والتي تبنى على إثرها المعضلة الأمنية. (منصار، 2023، صفحة 148)

يمثل هذا التحول انتقالا من منطق القوة إلى قوة البنية ومن تفسير الأمن وفق دوافع نفسية وسياسية إلى تفسيره وفق شروط بنيوية تعيد تشكيل سلوك الدول وتجعلها خاضعة لمنطق توازن القوى وسياسات الردع. ويتيح هذا التطور النظري فهما أعمق لكيفية إعادة إنتاج الهشاشة الأمنية في السياقات المحتلة مثل غزة.

ينقسم الواقعيون الجدد إلى تيارين أساسيين في تصورهم لطبيعة الأمن الدولي، والطريقة التي يدركه بها صانع القرار، يتمثل التيار الأول في الواقعية الهجومية بزعامة **(جون ميرشايمر) (John Mearsheimer)**، حيث قدّم تفسيرا أكثر حدة معتبرا أنّ الدول لا تسعى فقط إلى حماية نفسها، بل إلى تعظيم حصتها من القوة وإخضاع محيطها، لأنّ منطق الفوضى يدفعها نحو السعي للهيمنة الإقليمية. وفي المقابل قدّمت الواقعية الدفاعية طرحا أكثر توازنا، مبيّنة أنّ الدول ليست دائما عدوانية، بل تتصرف وفق حسابات أمنية عقلانية تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن دون السعي إلى الهيمنة المطلقة. (منصار، 2023، صفحة 148)

لقد شكّلت الرؤية الواقعية أساسا لصياغة السياسات الأمنية للدول الكبرى، خاصة في فترات الاستقطاب الحاد. ولذلك غلب على مفهوم الأمن في هذا الإطار طابع الانغلاق والعسكرة، ذلك لأنّ الدولة اعتبرت الفاعل الوحيد القادر على تحديد التهديدات وصياغة الاستجابات. ووفق هذا المنطق قصر الأمن على التهديدات العسكرية، وتم اغفال التهديدات الاجتماعية والاقتصادية البيئية والإنسانية، الأمر الذي فتح باب النقد من الليبراليين والنقاد.

يتضح أنّ الواقعية بتركيزها المفرط على الدولة، أسهمت في تكريس "مركزية الغرب" في انتاج المعرفة الأمنية، لأنّ التجارب التاريخية الأوروبية خصوصا الحربين العالميتين أصبحت هي النموذج المفسّر للعلاقات الدولية. وهذا ما جعل المفهوم الواقعي للأمن غير قادر على تفسير ظواهر مثل الأمن الإنساني، الحروب غير المتناظرة، أمن المجتمعات الضعيفة، والعنف البنيوي كما هو الحال في غزة.

**ب–النظرية الليبرالية والأمن: ثنائية الأنا والجميع**

يختلف مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية عنه في النظرية الواقعية فليس الأمن أحادي الجانب، بمعنى ارتباطه بالجانب العسكري فقط يل يذهب إلى تطوير قدرات الدولة، وذلك عبر الأفراد والمؤسسات من خلال توسيع انتشار المؤسسات الديموقراطية والمنظمات غير الحكومية لحلحلة مشاكل النظام العالمي وتحقيق أمنه، بالاعتماد على الانسجام المصلحي والاتخاذ من مبدأ الأمن الجماعي بديلا لنظام الأمن الذاتي. (أزروال، 2016، صفحة 3)

شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أعطى الاتجاه الليبرالي مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن أهم من ساهم في تطوير هذا الاتجاه نجد **(كروبرت كوهين) و(جوزيف ناي)** في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديموقراطية. (بالة، 2017-2018، صفحة 49)

لقد عالجت الليبرالية مفهوم الأمن في بعدها البنيوي؛ حيث تؤمن بفكرة السلام الديموقراطي لإيمانويل كانط باقتراحه انشاء فيدرالية تضم دول العالم، أين تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى، مما يعني أنّ الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة. (أزروال، 2016، صفحة 3)

هذا ما أوضحه "**روبرت كيوهان**" و"**جوزيف ناي**" في نظريتهما حول الترابط المعقّد أنّ العالم لم يعد قائما على علاقات صفرية، بل على شبكات متداخلة من المصالح المتداخلة تجعل التعاون ممكنا بل وضروريا. فالليبرالية المؤسسية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني ببين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي. (عديلة، 2015-2016، صفحة 15)

تركّز الليبرالية المؤسساتية على توسيع مفهوم الأمن بحيث لا يقتصر على غياب التهديد العسكري، بل يشمل أيضا الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في استقرار الدول والمجتمعات فوفقا **"لروبرت كيوهان"** في كتابه After Hegemony فإنّ مؤسسات التعاون الدولي تقلّل من حالة عدم اليقين بين الدول وتخلق بيئة أكثر استقرارا، لأنّها تضع قواعد واضحة وتوفر آليات المراقبة والعقوبات. (Robert, 1984, p. 67) وهذا يجعل الأمن، من منظورها عملية مؤسسية بقدر ما هو مسألة قوة بحيث أنّ العالم أصبح تحكمه علاقات ترابط معقد تطغى فيها قضايا الثروة، الرفاه الاجتماعي، البيئة، وتدفقات التكنولوجيا والمعلومات على الاعتبارات العسكرية التقليدية.

بناء على ذلك، تعدّ الليبرالية المؤسساتية الفواعل غير الحكومية مثل الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الإنسانية، الجماعات العابرة للحدود، وحتى الشبكات الاجرامية مصادر تهديد وفرص أمنية في آن واحد، لأنّها تملك قدرة فعل تتجاوز سيادة الدولة وتؤثر في اقتصادها واستقرارها الداخلي. إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية، والديموقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أنّ السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه. (حمزاوي، 2010، صفحة 26)

في سياق غزة تكشف الليبرالية عن مفارقة مركزية، إذ تظهر كيف أن غياب المؤسسات الفاعلة، وغياب قواعد الحماية الدولية، وانهيار منظومة حقوق الانسان، يجعل المبادئ الليبرالية عاجزة أمام واقع استعماري قائم على القوة العسكرية. ومع ذلك فإنّ اعتماد الليبرالية على حقوق الإنسان، وحماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني، يوفّر إطارا نظريا مهما لتحليل الانتهاكات التي يتعرض لها سكان غزة، وإبراز التناقض بين الخطاب الدولي والواقع الفعلي. وهنا يصبح الأمن الإنساني كامتداد للمنظور الليبرالي مركزا لإعادة تعريف الأمن خارج احتكار الدولة، لصالح أمن الأفراد وحمايتهم من القتل والتجويع والحصار.

**ج-المدرسة النقدية في الدراسات الأمنية:**

تعدّ المدرسة النقدية أحد أهم التحولات المعرفية في حقل الدراسات الأمنية، لأنّها مثّلت خروجا واضحا عن التصور التقليدي الذي حصر الأمن في بقاء الدولة وقدرتها العسكرية. وقد جاءت كتتويج لمسار فلسفي طويل انطلق من مدرسة فرانكفورت، التي كشفت العلاقة البنيوية بين السلطة والمعرفة، وانتقدت الأطر الوضعانية التي تفترض أنّ الأمن حقيقة مادية موضوعية. ففي هذا السياق، يؤكّد **"كينيث بوث"** أنّ التعريفات التقليدية للأمن ليست إلاّ خطابات أيديولوجية تخدم مصالح السلطة أكثر مما تخدم الإنسان". (Booth, 2005, p. 10) وهي فكرة تجد جذورها في تصور فوكو للعلاقة بين السلطة وإنتاج المفاهيم.

تقوم النظرية النقدية في معالجة موضوعات الأمن على افتراض عام مفاده أنّ التحليل الحقيقي للأمن يبدأ من تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية، التي يجب ألاّ تكون الدول وإنّما الفرد، وبالتالي التخلي عن المرجعية التقليدية التي يعتمد عليها معظم المحلّلين للعلاقات الدولية، في مقابل تبني مرجعية جديدة وأكثر عمقا وهي الفرد باعتبار مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية. (منصار، 2023، صفحة 150)

انطلقت المدرسة النقدية من هذا الأساس لتعيد تعريف الأمن باعتباره بناء اجتماعيا متغيّرا وليس معطى ثابتا. ولذلك لم تعد التهديدات تفهم فقط بوصفها عسكرية أو خارجية، بل باعتبارها أيضا تهديدات بنيوية ناتجة عن الفقر، التهميش، الاستعمار، القهر الرمزي، والهيمنة الثقافية. وهنا يميز **"باري بوزان"** بين مستويات الأمن المختلفة، ويعتبر أن فهم الأمن يستوجب تحليل الهوية والبنى الاجتماعية التي تنتج الخوف. (Buzan, 1991, p. 120) ويضاف إلى ذلك مساهمة مدرسة كوبنهاغن التي صاغت مفهوم "الأمننة" بوصفه عملية خطابية تحوّل قضية معينة إلى تهديد عبر بنائها في لغة السلطة، (Ole, 1995, p. 52)، وهي أداة تحليلية مهمة لفهم كيفية اشتغال الخطاب الأمني في السياقات الاستعمارية مثل غزة.

هذا يعني أنّ الدارسين النقديين للأمن ينطلقون من البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرّف؟ فعلى غرار الأمنيين الموسّعين، يرى هؤولاء أنّ الأمن ليس واقعا موضوعيا كما في الطرح بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية وعليه إذا كانت السياسات الأمنية نتيجة لخيارات سياسية وتدابير اجتماعية من طبيعة عارضة وغير ثابتة، فهذا معناه أننا يمكن أن نغيّرها، فالأمن كما يقول "**كينيث بوث Ken Both**" ليس ذاتيا ولا موضوعيا " الأمن هو ما نفعله... إنّه ظاهرة تنشأ تذاتانيا تقدّم مختلف (...) الخطابات حول السياسات؛ آراء وخطابات مختلفة حول الأمن." معنى هذا أنّ التغير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح وهو ما يؤثر على سياسات الأمن القومي الوطني. (قسوم، 2021، صفحة 150)

تتخذ النظرية النقدية الاجتماعية من مركزية الفرد باعتباره موضوع مرجعي للأمن بدلا من الدولة، بمعنى الانتقال من الأمن كمفهوم يركز على بقاء الدول إلى مفهوم يتمحور أساسا حول بقاء الأفراد والشعوب، وذلك في سياق التحول من طبيعة التهديدات التي تواجه أمن الأفراد والشعوب، إذ أنّ التهديد لم يعد يقتصر على الدولة والتهديدات العسكرية فحسب، فقد تجاوزه إلى التهديد الاقتصادي وندرة الموارد والصراعات العرقية والارهاب، الجريمة عبر الدولية، ومختلف تهديدات اللاّتوازن الايكولوجي. (عنتر، 2005، صفحة 26)

تتمثل مبادئ النظرية النقدية حول الأمن في الآتي: (منصار، 2023، صفحة 152)

1-بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية وليست مادية، وبالتالي فإنّ سلوك الدول، أكان تعاونيا أم تنافسيا يتحدّد انطلاقا من هذه البنية الأمر الذي يجعل فهم الأمن الدولي يظهر من عوامل أخرى من مفاهيم القوة والفوضى كالأفكار والمعرفة والمؤسسات والقانون وهي كلها مفاهيم تساعد في بناء النظام الدولي وتشكيل مساراته التفاعلية.

2-تتخذ النظرية النقدية من الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا للأمن بخلاف النظرية الواقعية التي تركز اهتمامها على الدولة، فغاية حماية الجماعة البشرية تجعل الهدف الأساسي هو إيجاد السبل والاستراتيجيات الكفيلة بضمان الأمن العالمي بمفهومه الشامل والإنساني، وهما المفهومان اللّذان يركز عليهما النقديون في هذا الإطار.

4-النقطة الرابعة تتمثل في الأفكار التي قدّمها "**كين بوث**" الذي قدّم أحد أهم إسهامات الاتجاه النقدي أين عبّر عن مفهوم الأمن بوصفه تحرّرا، فالأمن وفق '**بوث**" لا يتحقق بمراكمة القوة أو تعزيز قدرة الدولة على الحرب، بل بتحقيق تحرّر الإنسان من الخوف والقهر والعوز.

**د-مدرسة كوبنهاغن:**

تعدّ مدرسة كوبنهاغن أحد أهم التحولات المعرفية التي عرفها حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ جاءت استجابة لقصور المقاربات التقليدية والليبرالية عن تفسير طبيعة التهديدات الجديدة واتساع مجال الأمن خارج الإطار العسكري الصرف. حيث عمدت على توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر "**باري بوزان**" "الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية". ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** لهذا الأخير على أنّه العمل على التحرر من التهديد. وفي سياق النّظام الدولي فإنّ الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كياناتها المستقلة وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. (عمار، 2022، صفحة 1162)

ميّز باري بوزان بين قطاعات تغطي في تجمعها الأمن الشامل وتتمثل هذه القطاعات في القطاع العسكري، القطاع السياسي النازع الى الاستقرار التنظيمي والمؤسساتي للدول، القطاع الاقتصادي الهادف إلى الحفاظ على الموارد المالية والأسواق، القطاع البيئي الذي يعنى بالحفاظ على البيئة والمحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية القطاع المجتمعي والذي يتعلّق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللّغة والثقافة في إطار شروط مقبولة لتطورها، القطاع الاقتصادي والهادف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة. (Buzan, 1991, pp. 218-236)

رغم أنّ مدرسة كوبنهاغن قدّمت نفسها كإطار مستقل في الدّراسات الأمنية، إلاّ أنها في جوهرها ولدت من رحم المقاربات النقدية التي أعادت مساءلة الأسس المعرفية للأمن بعد الحرب الباردة. فقد تبنّت المقاربة نفسها التي بدأها المنظور النقدي، والمتمثلة في توسيع أجندة الأمن وتجاوز اختزاله في البعد العسكري، مع التركيز على الأبعاد السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية. كما تبنّت روح النقدية من خلال التشديد على أنّ الأمن ليس حقيقة موضوعية بقدر ماهو بناء اجتماعي يتشكّل عبر الخطاب، وهي الفكرة التي تشكّل امتدادا مباشرا للطرح النقدي كما قدّمه **كينيث بوث**، ولهذا تعدّ مدرسة كوبنهاغن تجسيدا للتطور الطبيعي للمقاربات النقدية؛ فهي لا تقف عند حدود مناقشة ماهو التهديد؟ بل تنتقل إلى تحليل كيف يصنع التهديد؟ ومن يصنعه؟ ولمصلحة من؟ وهكذا تتحول عملية الأمننة إلى آلية كاشفة لطبيعة السلطة وهيمنتها داخل النظام الدولي. ومن هنا يمكن القول إنّ مدرسة كوبنهاغن تمثل استخراجا منهجيا للأفكار النقدية، نقلت النقد من المستوى الفلسفي إلى مستوى التحليل التطبيقي للخطاب والممارسة، وهو ما يجعلها خطوة تمهيدية ضرورية للانتقال نحو مفهوم الأمن الإنساني الذي سيذهب أبعد في محورية الإنسان وإزالة مركزية الدولة.

### 2.1 الأمن الإنساني في صيغته الأممية ومركزه الغربي

يعدّ مفهوم الأمن الإنساني من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلا داخل حقل الدراسات الأمنية، نظرا لكونه ارتبط منذ ظهوره بمسار فكري غربي حاول الانتقال من مركزية الدولة إلى مركزية الفرد، لكن دون أن يتحرر بالكامل من الحمولة المعرفية والسياسية التي تشكّلت في بيئة غربية خالصة. فالمفهوم رغم ادعائه الكونية، تشكّل أساسا داخل مؤسسات غربية كالأمم المتحدة، ومراكز التفكير في كندا والاتحاد الأوروبي، ما جعله يتأثر بالبنية الليبرالية التي تحتكم إليها هذه المؤسسات.

لقد ظهر الأمن الإنساني مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 الذي مثّل نقطة التحول الكبرى في الخطاب الأمني العالمي، حيث اقترح هذا التقرير مفهوما جديدا مثل نقطة التحول الكبرى في الخطاب الأمني العالمي، حيث اقترح هذا التقرير مفهوما جديدا للأمن وهو الأمن الإنساني، أين احتل أمن الأفراد رأس أولويات الأجندات الأمنية للدول، وقد قدّم التقرير مقاربة مخالفة للمقاربة الأمنية التقليدية من خلال النقاط **التالية**: (تقرير التنمية البشرية لسنة 1994( الأمم المتحدة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995، الصفحات 22-23)

-تحقيق الأمن الإنساني اهتمام كوني، اذ يعتبر مهم للأفراد في العالمين الفقير والغني على حدّ سواء، نظرا لما يواجه الأفراد من أخطار مشتركة ذات طابع إنساني عالمي، مثل الفقر المخدرات، الجريمة المنظمة، والتلوث.

- تعقد وتداخل أبعاد الأمن، إذ تشكل فيما بينها سلسلة متكاملة يتوقف كل منها على الآخر، فعند تعرض أمن الأفراد لأي تهديد في أي أمر، فمن المحتمل أن يتعدى أثره إلى خارج الحدود الجغرافية للدولة.

-إمكانية تعجيل تحقيق الأمن الإنساني، فيعني الطريقة التي يعيش بها الفرد في أيّ مجتمع كان، ومستوى الحرية في ممارساتهم لخياراتهم اليومية.

من هنا حدد محررو التقرير **"محبوب الحق"** و **"أمارتيا صن" Amartya Sen** أبعادا للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية وهي: (الدعجة، 2017، صفحة 131)

1-الأمن الاقتصادي، أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.

2-الأمن الغذائي، أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

3-الأمن الصحي، أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.

4-الأمن البيئي، ويقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الإنسان.

5-الأمن الفردي، وهو الذي يعنى بحماية الانسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل الدولية...الخ.

6-الأمن المجتمعي وهو الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي.

7-الأمن السياسي، وهو الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويعلي من حقوق الانسان.

إنّ تتبع الجذور الفكرية لمفهوم الأمن الإنساني يكشف أنّه لم يولد دفعة واحدة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، بل تشكّل تدريجيا في كتابات متعدّدة سبقت هذا التاريخ، كان معظمها سعى إلى زعزعة مركزية الدولة من الخطاب الأمني، مثل كتاب **بلاتز platz**الذي جاء تحت عنوان **"الأمن الإنساني: بعض التأملات"** حيث عبّر عن فكرة جوهرية حول ضرورة ضمان أمن الفرد، وبيّن أنّ الدولة الآمنة لا تعني الأفراد الآمنين. كما تناول ذلك **"فيلي براند"** brandt commissionالتي تشكّلت عام 1977 بناء على اقتراح **روبرت مكنمارا**، رئيس البنك الدولي، وأصدرت تقريرها عام 1980، وتركّزت على الأمن الإنساني يعد أكثر خطورة من ذي قبل، إذ إنّ الجوع والفقر أصبحا أخطر من الأنماط التقليدية كالحرب والسلم، وهي التي تهدد الأمن بشكل عام، وكما أسهمت مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد عام 1991، والتي نبهت إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل قضايا التنمية والبيئة والزيادة السكانية. (الدعجة، 2017، صفحة 132).

إنّ التركيز على مفهوم الأمن الإنساني إلى كونه يقوي أمن الدولة ذاتها؛ فلا يتعلّق الأمر بتعويض الأول للثاني لأن كلاهما بحاجة إلى الآخر وهما متكاملان وحدوث التحول في الرؤية من أمن تنتجه الدولة إلى أمن الأشخاص يهدف إلى المحافظة على الحياة الإنسانية والدولة معا.

إنّ تتبّع الجذور الفلسفية وتطور المقاربات الأمنية، من الواقعية التي جعلت من الدولة محور الأمن والتهديدات العسكرية جوهره، إلى الليبرالية التي وسّعت دائرة التهديد لتشمل الفواعل غير الدولتية والقضايا العابرة للحدود، وصولا إلى المقاربات النقدية التي أعادت طرح سؤال الأمن من منظور إنساني وقيمي، يكشف أن مفهوم الأمن الإنساني لم يولد في فراغ معرفي بل جاء نتيجة تحوّل ابستمولوجي عميق في التفكير الأمني. ففي

الوقت الذي عملت فيه الواقعية على ربط الأمن بالقوة الصلبة، أعادت المقاربات النقدية – من مدرسة ويلز إلى ما بعد الحداثة – تفكيك مركزية الدولة وطرحت أمن الفرد باعتباره القيمة العليا التي ينبغي أن تبنى عليها السياسات.

ظهرت هنا الصيغة المعاصرة للأمن الإنساني بوصفها محاولة لإعادة تعريف الأمن على أساس الكرامة والحقوق والرفاه، غير أنّ هذا التحول حمل معه إشكالات معرفية معقّدة. إذ يواجه المفهوم اليوم أزمة ضبط نظري بسبب اتساع حدوده الدلالية، وغموض العلاقة بين الأمن والتنمية، وغياب معايير دقيقة لقياس التهديدات الإنسانية، فضلا عن التوظيف السياسي للمفهوم في الخطاب الغربي بما يجعل حدوده تتأرجح بين الأخلاقية المعلنة والمصلحة المضمرة.

يثير كذلك الأمن الإنساني إشكالية مركزية تتعلق بموقع الدولة؛ هل تعد شريكا في حماية الأفراد أم مصدرا محتملا لتهديدهم؟ وهو ما يجعل المفهوم يتحرك في منطقة توتر بين نزعة كونية تهدف إلى حماية الإنسان، ونزعة إجرائية توظفه كأداة لإعادة تشكيل أولويات الدول النامية. وهكذا، فإن الإطار النظري المبرّر لظهور الأمن الإنساني لا يكتمل إلاّ بالوعي بأن هذا المفهوم يحمل في عمقه أزمة تعريف وأزمة ضبط ومعضلة في شرعية الفاعلين الذين يتحدثون باسمه، وهي الإشكالات المعرفية التي سيعاد تفكيكها ونقدها في المحور الثاني ضمن سياقات تطبيقية تكشف حدود المفهوم.

## 2. الأمن الإنساني والحالة الغزّاوية-تفكيك بنيوي للتهديد والإبادة

### 1.2 حدود الأمن الإنساني في الحالة الغزّاوية: فشل المفهوم في توصيف و اقع استثنائي.

تمثل غزة نموذجا مركزيا يسمح بتبيان حدود الأمن الإنساني كمفهوم، وكشف الفجوة بين النظرية والممارسة. وهو ما يجعلها ليس مجرد " حالة تطبيقية" بل حالة اختبار epistemic test case تكشف قدرة المفهوم على تفسير الواقع أو عجزه عنه. فبعد أن وقفنا في المحور الأول على الأسس النظرية لمفهوم الأمن الإنساني، وأوضحنا تطور المقاربات من الواقعية إلى الليبرالية ثم النقدية، قبل أن نصل إلى الصيغة الغربية للمفهوم وإشكالاته المعرفية، يصبح من الضروري الانتقال إلى اختبار هذا الجهاز المفاهيمي في سياق عملي. ويتيح الوضع الغزاوي، بما يحمله من تراكمات استعمارية، عنف بنيوي وانكشاف إنساني شامل، المجال الأمثل لتحويل النقد الابستمولوجي إلى أداة تحليلية تكشف حدود المفهوم وتناقضاته.

إنّ التحليل التطبيقي لا يقصد منه استحضار المأساة، بل تبيان كيف يفشل المفهوم في أداء وظيفته عندما يسقط على سياق تتقاطع داخله القوة والسياسة والحرب والهيمنة الاستعمارية. وهنا يصبح السّؤال الابستمولوجي مركزيا والذي يتمثل في: هل يمكن لمفهوم ولد في الفضاء الغربي، وتشكل داخل منطق الدولة اللّيبرالية، أن يفسر أو يغير واقعا استعماريا مثل غزة؟

بني الأمن الإنساني على فرضية أنّ الدولة حتى لو كانت فاشلة تبقى فاعلا يمكن مساءلته، لكن في حالة غزة لا وجود لدولة بل قوة استعمارية تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم فائضا ديموغرافيا يجب ضبطه أو إزالته،

مما يعيد إنتاج العلاقة الاستعمارية عند تطبيق المفهوم الذي يفترض بنية سياسية طبيعية بينما الواقع استثنائي دائم.

أ-السياق الاستعماري: ينطلق فشل الأمن الإنساني في غزة من كونه سياقا استعماريا إحلاليا لا يعترف بالإنسان الفلسطيني كمواطن، بل كعبء يجب القضاء عليه أو ضبطه. وهذا ما يعكس طبيعة الاستعمار الاستيطاني الذي يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: (حباس، 2017، الصفحات 114-127)

-علاقة اقصائية (إزالة أو محو) للسكان الأصليين

-علاقة دائمة مع المركز الامبريالي

-علاقة دائمة مع الأرض المستعمرة

-توصيف خطاب إيديولوجي إقصائي بكثافة

-بناء نظام ر أسمالي خاص غير تابع

-هندسة اجتماعية دقيقة

لقد عبر الباحث عبد الرحيم الشيخ في تحليله لمفهوم الاستعمار الاستيطاني عما أسماه "متلازمة كولومبوس" في السياق الاستعماري الصهيوني الذي يعتمد إلى محو الأسماء الأصلية في الحيز الجغرافي الفلسطيني ووضع أسماء يهودية مكانها على غرار ما قام بفعله كولومبوس عند غزوة قارة أمريكا. (زريق، 2014، الصفحات 7-37)

كما يعمل الاحتلال الصهيوني الاستيطاني لتوظيف العنصرية كأداة رئيسية في تأطير الاستعمار الصهيوني والذي تجسّد أكثر عندما تحول المجتمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني إلى دولة إسرائيل وتبني أيديولوجية التفوق اليهودي وسياسة التطهير العرقي في قوانين الدولة ومؤسساتها. ومن ثمّ فإنّ تعريف الفصل العنصري الإسرائيلي المعاصر في إطار نظري هو نظام تمييز عنصري ممأسس تقوم بموجبه إسرائيل كدولة وسلطة احتلال بتفضيل اليهود، وتقمع الشعب الفلسطيني بأسره وتجزئه وتهيمن عليه وتستعمر الأرض الفلسطينية المحتلة بنية الإبقاء على هذا النظام وترسيخيه على أرض فلسطين التاريخية. (رمضان، 2023، صفحة 22). في النهاية الهدف هو الأرض والجغرافيا وهذا ما ظهر واضحا في نية الاحتلال الصهيوني في البقاء في غزة مع توقف العمليات العسكرية والابقاء على جزء من أراضيها تحت ما يسمى الخط الأصفر والذي يبقى تابعا للجيش الصهيوني والذي رفض الانسحاب الكامل من قطاع غزة.

تصوّر وسائل الإعلام التقليدية ما يحدث في غزة من خلال عدسة النزاعات الكلاسيكية من منظور وجود قتال عسكري، ومن ثمّ فإنّ أعداد الضحايا تبدو وكأنّها نتيجة طبيعية للمعارك المستمرة. لكن الاعتماد على الإطار الإنساني لمقاربة الحرب الإسرائيلية على غزة يكشف أنّ الوضع في غزة لا يتعلّق بالقتال فحسب -وحتى هذا القتال هو قتال غير متكافئ في ميزان القوى-والذي يعتبر سردية يجب وضعها جانبا؛ إذ شهد القطاع حصارا استمر طويلا قبل الطوفان الأقصى وحروبا تدميرية على القطاع. تكشف الدراسات الأكاديمية ويظهر الواقع المعاش في غزة أنّ الاستعمار الاحلالي يفوق إطارات الأمن الإنساني التقليدية، حيث يركز على الإبادة الجذرية والتهجير القسري كأدوات بنيوية.

تحوّلت غزة إلى نموذج كلاسيكي لحالة الاستثناء عند **"جورجيو أغامبين"**، حيث تصبح الحياة معلّقة وعارية بلا حماية قانونية، فيفقد الأمن الإنساني معناه لأنّه ينبني على "قابلية الحماية" بينما غزة تعيش قابلية القتل الممنهج. إنّ الأمن الإنساني في فلسطين عموما وقطاع غزة على وجه الخصوص لا يرتبط بالتحولات الجذرية التي حدثت ما بعد 7 أكتوبر فقط؛ إنّما يرتبط أصلا بوجود الاحتلال الإسرائيلي وما يعنيه ذلك من سيطرة على المعابر والحدود والموارد الطبيعية وقيود على حركة الناس، ما جعل الأمن الإنساني في فلسطين مهددا ما قبل 7 أكتوبر.

هنا يتحول الخطاب الإنساني بركيزه على الغذاء والماء والصحة أو ما عبر عنه **"أمارتيا صن"** بالتمكين؛ إلى جزء من استراتيجية السيطرة، إذ يختزل المشكلة إلى خدمات دون مواجهة السبب البنيوي وهو الاستعمار الاستيطاني. حيث يعدّ الصراع في قطاع غزة علامة فارقة في دوامة العنف والمعاناة المتواصلة التي تجتاح المنطقة، حيث أدّى الصراع المتجذر في عقود من التوترات الجيوسياسية والنزاعات الإقليمية العالقة إلى معاناة إنسانية لا مثيل لها من قتل ونزوح وخسائر في الأرواح منذ 7 أكتوبر 2023، وفوق هذا تهدد الوحشية المستمرة وجود الغزيين ذاته. (أقزيز، 2024).

عانى قطاع غزة تدنيا في مستويات المعيشة، وارتفاعا في معدل انعدام الأمن الغذائي، بسبب الحصار المفروض عليه منذ عام 2007. ففي عام 2022، بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي 63 بالمئة من السكان. أما بعد 7 أكتوبر فصنف جميع سكان القطاع (نحو 2.2 مليون شخص) في المرحلة الثالثة في التصنيف المرحلي المتكامل "مرحلة الأزمة أو ماهو أسوأ"؛ ومن بين هؤولاء يعيش نحو 50 بالمئة من السكان (1.17 مليون شخص) في حالة طوارئ. وتواجه 30 بالمئة من الأسر ظروفا كارثية، وهي الأسر التي تعاني نقصا شديدا في الغذاء والجوع واستنفاد القدرة على التكيّف. وصل القطاع إلى مراحل من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بسبب العديد من العوامل، من أبرزها انقطاع توزيع المواد الغذائية نتيجة توقف تدفق السلع التجارية وتوقف نسبة كبيرة من المنشآت الزراعية عن الإنتاج، وتوقف تدفق السلع التجارية وتدمير ميناء الصيد، وارتفاع الأسعار في ظل تعطّل سبل العيش ومحدودية تدفق المساعدات الإنسانية وقطع المساعدات الإنسانية وقطع إمدادات الحياة عن قطاع غزة. (أبعاد الأمن الانساني للحرب على غزة، 2024).

انتهجت إسرائيل أبشع الطرق غير الإنسانية والتي تكون نابعة عن الحقد اليهودي للعرب، وقد عبر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي **غالنت** في تصريحه في 9 أكتوبر 2023" لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة؛ ولن يكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود كل شيء متوقف نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرف وفقا لذلك ". وهذا يوضح سياسة التجويع والعقاب الجماعي، التي توجت بالمجاعة التي حصدت العديد من الأرواح والتي أكّدت عنها منظمة الأمم المتحدة، وبالفعل استخدم الاحتلال الصهيوني تلك السياسة والتي تعد خرقا للقانون الدولي (المتحدة، 2025)، مقصودا كعنف اقتصادي متعمّد ضمن سياسة الاحتلال، هنا يبرز قصور المفهوم في التعرف على العنف الاقتصادي المنهجي الذي يتجاوز التهديدات العرضية.

أما البعد الصحي عرف انتهاكات خطيرة حيث يتعرض أمن غزة لضغوطات شديدة بسبب انهيار البنية التحتية للرعاية الصحية وخدماتها الأساسية. ولقد زادت الهجمات المستمرة على المرافق الصحة قبل 7 أكتوبر

وبعده، من تعقيد هذه التحديات ما جعل الحصول على الرعاية الطبية متعذرا بالنسبة إلى كثير من الغزيين. ووثقت منظمة الصحة العالمية 410 هجمات على خدمات الرعاية الصحية في غزة بين 7 أكتوبر 2023و 23 أفريل 2024؛ والذي أسفر عن مقتل 723 شخص والتأثير في 101 منشأة صحية منها 84 منشأة توقفت عن الخدمة. (health, 2024, pp. 1-6)

يواجه سكان قطاع غزة جملة من التحديات الصحية المركّبة، تتجاوز الأبعاد التقليدية للنزاعات المسلّحة، من بينها الانتشار المتزايد للأمراض المعدية، وارتفاع معدلات مقاومة المضادات الحيوية، فضلا عن التعرّض لمخلّفات الحيوية، فضلا عن التعرض لمخلّفات الحروب واستخدام أسلحة محظورة ذات آثار طويلة المدى. وتشير التقديرات إلى أنّ الحصار المفروض على القطاع أسهم بشكل مباشر في تقليص توافر الأدوية الأساسية، بحيث لا يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة محدودة من الاحتياجات الفعلية، في حين تشكّل خلفات الحرب، بما فيها الذخائر غير المنفجرة والمواد الكيميائية السامة، مصدرا دائما للمخاطر الصحية والبيئية كما أدّى استخدام أنواع معيّنة من الأسلحة إلى تسجيل إصابات بالغة بين المدنيين، تمثّلت في حروق شديدة، ومضاعفات تنفسية، وتلوث بيئي واسع النطاق، في حين خلّفت القنابل شديدة الانفجار تدميرا واسعا للبنية التحتية وأضرارا جانبية جسيمة، لا تقتصر آثارها على اللحظة الآنية بل تمتد لتقوّض شروط الحياة الآمنة على المدى المتوسط والبعيد. (أقزيز، 2024، صفحة 4)

يمكن إقامة رابط بنيوي واضح بين الإبادة والانتهاكات البيئية الممنهجة، باعتبار أن تدمير البيئة لا يمثّل مجرّد نتيجة عرضية للنزاعات المسلّحة، بل يشكّل أداة مقصودة لتقويض مقومات الوجود الإنساني ذاته. ففي حالة غزة، أدّت العمليات العسكرية إلى تدمير واسع للبنية البيئية، حيث تشير التقديرات إلى أنّ ما يقارب 48% من الغطاء النباتي قد تضرّر أو أبيد، إلى جانب تلويث الموارد المائية والتربة وتدمير الأراضي الزراعية، وهو ما يجعل الجماعة البشرية عاجزة عن تأمين شروط العيش الكريم في موطنها الطبيعي. ولا ينفصل هذا النمط من التدمير البيئي عن منطق الإبادة، إذ يفضي الإخلال المتعمّد بالتوازنات البيئية إلى انتهاك ممنهج للحقوق الأساسية، وفي مقدّمتها الحق في الحياة والصحة والماء والغذاء، بما يكشف عن انهيار فعلي لمنظومة حقوق الإنسان بوصفها إطارا كونيا يفترض حماية الإنسان في جميع السياقات دون تمييز. (أبعاد الأمن الانساني للحرب على غزة، 2024) في هذا السياق، تنهار جميع المبادئ والقيم التي تقوم عليها العدالة البيئية، حيث يغيب مفهوم الإنصاف والتوزيع المتساوي للموارد والثروات، وتهمل حقوق الإنسان التي تعد أساسا لضمان الكرامة والعيش الكريم. كما تفقد القوانين والأنظمة جوهرها في حماية الأفراد والطبيعة، ويتم تجاوز كل الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات البشر والحفاظ على البيئة. حيث يكشف الوضع في غزة عن فجوة عميقة بين ما يعلن عنه نظريا وما يطبق عمليا، مما يبرز الحالة الحرجة التي تتطلب إعادة النظر في السياسات والممارسات لضمان عدالة شاملة ومستدامة.

إنّ تحليل وضعية غزة يكشف الانهيار المدوي لكل الأبعاد التي يقوم عليها الأمن الإنساني، سواء تعلّق الأمر بالأمن الجسدي أو الأمن الاقتصادي أو الأمن البيئي أو الكرامة الإنسانية. فالحالة الغزية تمثّل مثالا واضحا لانكسار هذا المفهوم في واقع تصادر فيه الحياة ذاتها، إذ تنتهك بشكل واسع النطاق الحقوق الأساسية التي يفترض أنّ تشكل قاعدة عالمية غير قابلة للتجزئة. إنّ المشهد الإنساني في غزة يظهر بوضوح أنّ المنظومات

القانونية التي صاغها الغرب من حقوق الإنسان إلى القانون الدولي الإنساني، ومن العدالة البيئية إلى المواثيق الأخلاقية الكونية قد أصبحت بلا فعالية عندما اصطدمت بحسابات القوة والمصلحة، فانكشفت محدوديتها البنيوية وازدواجية تطبيقها.

إنّ تفاقم حجم الانتهاكات وتواطؤ القوى الدولية وعجز المنظومة القانونية العالمية عن توفير الحد الأدنى من الحماية يكشف بوضوح أن غزة أصبحت نموذجا عمليا لانهيار السردية الليبرالية التي تروج لنفسها كنموذج أخلاقي عالمي لحماية الإنسان. فقد أثبت الواقع أن العقل الأداتي الغربي، كما وصفته مدرسة فرانكفورت، لا يزال العامل الحاسم في صياغة علاقات القوة. إذ يتضح أن خطابات القيم والمبادئ تعمل فقط عندما لا تتعارض مع المصالح الاستراتيجية، بينما تطغى المصلحة دائمًا عندما تتداخل مع المعايير الأخلاقية، تاركة الإنسان الذي يفترض أن يكون محور مفهوم الأمن الإنساني في مواجهة مصيره العاري.

بهذا المعنى، تصبح غزة حالة واقعية تثبت أن أزمة الأمن الإنساني ليست مجرد أزمة أدوات أو آليات تنفيذ، بل هي أزمة معرفية وأخلاقية عميقة متأصلة في بنية النظام الدولي نفسه. نظام يظهر فشله الواضح في حماية الإنسان في أكثر مراحله ضعفا، مما يعكس حالة إفلاس مزدوج إفلاس أخلاقي وإفلاس معرفي يهدم الأسس التي قامت عليها فكرة الأمن الإنساني كما صاغتها المنظومة الليبرالية الحديثة.

### 2.2 تفكيك مفهوم الأمن الإنساني عبر أدوات النقد الابستمولوجي

يظهر تحليل مفهوم الأمن الإنساني كما تبنّته الأدبيات الليبرالية والمنظمات الدولية، أنّ هذا المفهوم ورغم طابعه الإنساني المعلن، فهو مشحون بإشكالات معرفية عميقة لا يمكن إدراكها إلا باستعمال أدوات نقدية في مستوى الجذور الابستمولوجية التي انطلق منها. (آمال، 2022، الصفحات 1030-1043) غير أنّ هذا التحوّل يخفي في العمق استمرارا لبنية القوة ذاتها، وهي بنية تستثمر في المفاهيم الناعمة لإعادة إنتاج الهيمنة في صيغ أكثر قبولا. وهنا بالضبط تكمن أهمية الاستعانة بأدوات فلسفية نقدية، تمتد من إسهامات **"ميشيل فوكو"** ومدرسة فرانكفورت وصولا إلى مقاربات ما بعد الحداثة، من أجل تفكيك الخطاب الذي يصنع هذا المفهوم ويتحكّم في حدوده ومجالات اشتغاله.

في المنظور الفوكوي، لا يمكن التعامل مع الأمن الإنساني كتعريف قانوني أو أخلاقي بريء، بل كخطاب (Discours)يحمل علاقات قوة ويعيد إنتاجها من خلال آليات المعرفة. (رجب، 2022، الصفحات 363-364-365) فالأمن الإنساني كما تقدّمه المؤسسات الدولية لا يعمل فقط كأداة توصيف، بل يشتغل كجهاز معرفي–سياسي يحدّد ما الذي يعرّف تهديدا وما الذي يستثنى من مجال التهديد، ومن هو "الإنسان" الجدير بالحماية ومن الإنسان الذي يصبح ضروريا إهماله أو تركه ليواجه مصيره. (حاتم، 2024، صفحة 81)

يبرز فوكو أن كل خطاب يدّعي العالمية هو بالضرورة خطاب انتقائي، وأنّ التقنية الأساسية للسلطة الحديثة ليست القمع المباشر بل "إدارة الحياة" (Biopolitics)(شطارة، 2022، صفحة 94). ومن هذا المنظور، يصبح الأمن الإنساني جزءا من منظومة بيوسياسية ترتّب الأجساد والمجتمعات وفق أولويات المراكز الكبرى، وتمنح الحماية حين تخدم استراتيجياتها بينما تتجاهلها حين تتعارض مع مصالحها الجيوسياسية. (الدين، 2024).

لا يمكن بذلك فهم الأمن الإنساني بمعزل عن علاقات المعرفة/ السلطة التي أنتجته. فالمفهوم كما ظهر في تقارير الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي، لم ينبثق بصورة محايدة، بل كان جزءا من نظام خطابي غربي مهيمن أعاد تعريف مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة. هذا الخطاب يمارس سلطته من خلال إنتاج فئات قابلة للإدارة (كاللاّجئ، والمتضرر، والمستفيد من المساعدات)، ويفصل المعاناة الإنسانية عن جذورها السياسية، محوّلا بذلك أزمة ناتجة عن الاحتلال أو الاستعمار إلى "وضع إنساني" طارئ يتطلب التدخل الإغاثي الفني. وهكذا أصبح المفهوم أداة لتطبيع الأزمات وإدارتها، مع الحفاظ على علاقات القوة المولّدة للانتهاكات دون تغيير جوهري كما يعكس تحليل فوكو دور النزعة الإنسانية بوصفها أداة حديثة للحكم، حيث تستخدم عبارات الحقوق والرفاه كواجهة أخلاقية تخفي وراءها ممارسات المراقبة والسيطرة. كما يسلّط فوكو الضوء أيضا على النزعة الإنسانية بوصفها تقنية حكم حديثة، حيث تستخدم لغة الحقوق والرفاه كغلاف أخلاقي يخفي ممارسات الرقابة والتحكم.

أما مدرسة فرانكفورت، وخاصة مع أفكار "**هوركهايمر وأدورنو**"، فتكشف أنّ المفاهيم الأخلاقية في النّظام الدولي ليست منفصلة عن العقل الأداتي الذي يوجّه الحداثة الغربية. فرغم أنّ الأمن الإنساني يعلن نفسه كقيمة مساواتية، إلاّ أنّه في الممارسة يختزل في إجراءات تقنية تدير المخاطر بدل معالجة جذورها البنيوية (حاتم، 2024، صفحة 85). هنا يظهر الطابع الأداتي للمفهوم: إذ يتحوّل من مشروع تحرري لإنقاذ الإنسان إلى آلية تكنوقراطية تدار بها الأزمات الإنسانية بطريقة تمنع انهيار النظام الليبرالي نفسه، لا بطريقة تحقق العدالة أو توازن القوة. (بيطام، 2024، صفحة 24) وتظهر التجارب الدولية أن تدخلات حماية المدنيين لا تتحقق إلاّ حين تتوافق مع حسابات المصلحة الغربية، ما يجعل الأمن الإنساني جزءا من صناعة إنسانية (Humanitarian Industry) توظّف الأخلاق لتبرير الهيمنة الناعمة.

ترى مدرسة فرانكفورت، من خلال نقدها الحاد للأيديولوجيا والعقلانية الأداتية، أنّ مفهوم الأمن الإنساني ينبع من "العقل الأداتي "الذي يبسّط قضية معقدة مثل غزة إلى مجموعة من المؤشرات الكمية (كأعداد الشاحنات، معدلات السعرات الحرارية، وأعداد المشردين) والقضايا اللوجستية (مثل فتح الممرات وتوزيع المساعدات). هذا التبسيط يحيد عن السياق التاريخي والسياسي للأزمة، ويمحو الصلة السببية بين سياسات الاحتلال والنتائج الإنسانية القاسية. بتعبير آخر، الخطاب الإنساني يصبح أداة لصنع وعي زائف حيث يرتكز النقاش على كيفية تخفيف المعاناة، بدلا من معالجة الظلم والاحتلال الذي يولّد هذه المعاناة. وفق تحليل مدرسة فرانكفورت، يظهر هذا المفهوم، رغم ادعائه الحياد، أنّه جزء من آليات الهيمنة التي يعمل بها النظام الرأسمالي اللّيبرالي العالمي، حيث يستخدم للحفاظ على الوضع القائم عبر تحويل الأنظار عن الجذور البنيوية للأزمة.

يظهر التلاقي بين المنظورين بوضوح عند تطبيقهما على حالة غزة، فتحليل فوكو يكشف كيف أن الخطاب الدولي المهيمن ينتج معرفة عن غزة تصورها كبؤرة أزمة إنسانية معقدة، مما يطمس حقيقة كونها سجنا مفتوحا تحت احتلال استيطاني. أما تحليل فرانكفورت فيكشف كيف أن العقلانية الأداتية للنظام العالمي

تتعامل مع الجريمة المنهجية (تدمير المستشفيات، التجويع، وتلويث البيئة) كمجرد تحديات أمام عمليات الإغاثة. يوضح المنظوران أنّ الأمن الإنساني في غزة ليس حلا بل آلية لإدارة الاضطهاد وإعادة إنتاجه. لذلك فإنّ رفض المفهوم يبدأ برفض هذه الحيادية الزائفة، والكشف عن الأبعاد السياسية والإيديولوجية الكامنة فيه، والاستماع إلى مفاهيم الأمن البديلة التي ينتجها المجتمع نفسه، مثل الصمود الذي يجسد رفض الاستسلام والتمسك بالحياة كفعل مقاومة وجودي في مواجهة آلات الإبادة وأشكالها.

ترى مقاربات ما بعد الحداثة أن مفهوم الأمن الإنساني يعاني من تناقض داخلي؛ فهو يُطرح كبديل عالمي وعابر للثقافات، لكنه في جوهره يعكس تمثّلًا غربياً للإنسان يرتكز على الفردانية الليبرالية ونظرة محددة للحرية والرفاه. ومن هذا المنطلق، فإن توسيع نطاق الأمن ليشمل قضايا مثل الفقر، البيئة، الهوية، والنوع الاجتماعي لا يعكس بالضرورة تطورًا نحو إنسانية أعمق، وإنما يعبر عن امتداد قدرة الخطاب الليبرالي على دمج مختلف الجوانب الإنسانية ضمن منطقه وإخضاعها له. (رجب، 2022) وتعتبر ما بعد الحداثة أنّ هذا الشمول المفرط يؤدّي إلى تضخم المفهوم، بحيث يصبح كل شيء تهديدا، ويصبح الأمن غاية بلا حدود تسمح لأيّ قوة سياسية بالتدخل باسم حماية الحياة. (حاتم، 2024). هذا التضخم هو نفسه ما يجعل المفهوم هشاشة في الممارسة، وعاجزا عن تقديم معايير واضحة، مما يفتح المجال لانتقائية سياسية وازدواجية أخلاقية.

يمكن القول من خلال هذه الأدوات النقدية مجتمعة، إنّ الإشكال المعرفي الجوهري في الأمن الإنساني يكمن في "مفارقة التأسيس"، فهو من جهة مفهوم يطمح إلى تحرير الإنسان من سطوة الدولة ومن عنف البنيات السلطوية، لكنه من جهة ثانية يولد داخل منظومة معرفية وسياسية تجعل الخطاب الإنساني جزءا من عملية إعادة إنتاج السلطة ذاتها. لذلك فإن المفهوم لم ينجح في الانتقال من القوة الخطابية إلى القوة الفعلية، وبقي مجرد إطار نظري تستخدمه القوى الكبرى لتبرير ممارساتها الانتقائية. كما يعاني من غموض مفاهيمي، ومن عدم تجانس بين أبعاده، ومن عجز عن تفسير الأسباب البنيوية للعنف بدل التركيز على نتائجه الإنسانية فقط.

تكشف التجارب الميدانية عن عمق هذا الإشكال، ففي الحالات التي تكون فيها حياة الإنسان في أدنى درجات التهديد، مثل الأزمات والحروب أو الإبادة الجماعية أو الحصار، يفقد الأمن الإنساني كل فعاليته، لأن البنية السياسية التي تدّعي حماية الإنسان هي نفسها البنية التي تحدّد من يستحق الحماية ومن يتم استثناؤه. وهكذا يتبيّن أنّ الخطاب اللّيبرالي للأمن الإنساني يتعثر أمام صلابة المصالح الجيوسياسية، وأن الادعاء بقدرة المفهوم على تجاوز سياسات القوة ليس إلاّ تعبيرا نظريا لا يصمد أمام الواقع. ومن ثمّ فإنّ نقد المفهوم ليس رفضا لقيمته الأخلاقية، بل تفكيكا لآلياته المعرفية التي تجعل الإنسان مجرد وسيلة في هندسة النظام الدولي.

## 3.الخاتمة:

تكشف الدّراسة أنّ مفهوم الأمن الإنساني، رغم ما يحمله من طموح قيمي وإنساني، يظلّ إطارا إشكاليا من حيث جذوره الفلسفية وممارساته التطبيقية. فقد بيّنت المقاربة النظرية أنّ المفهوم تطوّر في سياق فكري غربي قائم على العقل الأداتي والغايات اللّيبرالية، ما جعله يحمل في بنيته نزعة معيارية تعيد إنتاج المركزية الحضارية بدل تجاوزها. كما أظهر التحليل النقدي-من خلال أدوات فوكو، ومدرسة فرانكفورت، وتفكيكات

ما بعد الحداثة-أنّ الأمن الإنساني ليس مفهوما محايدا، بل يحمل تمثّلات للسلطة والمعرفة تؤثّر في طريقة تعريف التهديدات ومرجعيات الحماية وأولويات التدخل.

وعند إسقاط المفهوم على الحالات الواقعية، برزت حدوده بوضوح؛ إذ تظهر التجارب المأساوية-مثل الحالة الغزّاوية-انهيار معظم أبعاد الأمن الإنساني، وتفكّك منظومات الحماية الدولية والقانونية، وانكشاف الانتقائية التي تطبع الممارسات اللّيبرالية. وهو ما يؤكّد أنّ الإشكالية الجوهرية للمفهوم ليست في تعريفه النظري فقط، بل في كونه نموذجا يدار ضمن بنية عالمية غير متكافئة، تتقدّم فيها المصالح الجيوسياسية على الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية.

بناء على ما سبق، تقترح المداخلة ضرورة إعادة إنتاج المفهوم من خارج مركزه الغربي، عبر إدماج هويته التحرّرية ومرجعياته الأخلاقية غير المتمركزة، وتأسيس مقاربة مقاوماتية تعلي من قيمة السيادة الإنسانية، وتمنح الفواعل الضعيفة القدرة على صياغة أمنها بمعايير نابعة من تجاربها التاريخية. كما توصي بضرورة تعزيز البحث في بدائل معرفية جنوبية، وتطوير أدوات تحليل تراعي العنف البنيوي، والعدالة البيئية، وأمن المجتمعات تحت الاحتلال والحصار.

أما على مستوى آفاق البحث، فيمكن للباحثين مستقبلا التوسع في دراسة مقاربات أمنية بديلة مثل الأمن الثقافي، الأمن البيئي، أمن الشعوب تحت الاستعمار، إضافة إلى مقارنة نماذج الأمن الإنساني في الجنوب العالمي، والبحث في إمكان بناء نظرية نقدية عربية في مفهوم الأمن تتجاوز الأطر الليبرالية والتبسيط الوظيفي السائد. وهكذا، تبرز أهمية تعميق التفكير في الأمن الإنساني كعملية مستمرة للتحرّر، لا كمفهوم جاهز يفرض من فوق، بما يسمح بإعادة تشكيله بما يخدم الإنسان لا المنظومات المسيطرة.

## 4.قائمة المراجع:

### المراجع العربية

1. أبعاد الأمن الانساني للحرب على غزة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(افريل, 2024). تم الاسترداد من https://www.dohainstitute.org/ar/Events/the-war-on-gaza-human-security-perspectives/Pages/index.aspx

2.الحبيب استاتي زين الدين. (أفريل, 2024). تم الاسترداد من https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88

3.إيليا زريق. (2014). الصهيونية والاستعمار. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) مجلة عمران، 2(8).

4.أيوب منصار. (مارس, 2023). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني. مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث(3).

5.بالة عمار. (2022). اسهامات مرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي. 10(2).

6.بيدي آمال. (2022). التهديدات الدولية وإشكالية تحقيق الأمن الإنساني. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6(2).

6.(1995). تقرير التنمية البشرية لسنة 1994( الأمم المتحدة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7.توفيق بوستي. (2018). دراسات الأمن الدولي: مقدمة في تطور الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية. جامعة قالمة. تم الاسترداد من https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/2995/1/%d9%85%d8%b7%d8%a8%d9%88%d8%b9%d8%a9%20%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa%20%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a%20%20%20%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b3%d8%ae%d8%a9

8.جاسم محمد حاتم. (افريل, 2024). الحرب على غزة وتداعياتها على الأمن الإنساني،. مجلة قضايا آسيوية، 5(20).

9.جويدة حمزاوي. (2010). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. باتنة، جامعة الحاج لخضر.

10.حسين عبد الله الدعجة. (2017). مهددات الأمن الإنساني. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2(2).

11.ريهام سيد كامل رجب. (يناير, 2022). تطور مفهوم الأمن الانساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 8(15).

12.سليم قسوم. (2021). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (الإصدار 4). أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

13.عبد الحي وليد. (1994). تحول المسلّمات في نظرية العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق والنشر.

14.عبد الكريم أقزيز. (ماي, 2024). الحرب على غزة: تداعيات الأمن الصحي. تم الاسترداد من https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/health-security-implications-of-the-war-on-gaza-a-perspective-analysis.pdf

15.عبد النور بن عنتر. (2005). البعد المتوسطي للاعلام الجزائري، أوروبا، والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

16.عمار بالة. (2017-2018). التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وتأثيراته على الأمن القومي. الجزائر.

17.نجيب بيطام. (2024). دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين إثر العدوان على غزة في أكتوبر 2023. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 17(4).

18.هاني رمضان. (2023). مفهمة الحالة الاستعمارية في فلسطين: أطر نظرية متعددة أم إطار استراتيجي مشترك. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

19.وليد حباس. (أغسطس, 2017). مفهوم الاستعمار الاستبطاني: نحو إطار نظري جديد. مجلة قضايا اسرائيلية،(العدد66).

20.يوسف أزروال. (سبتمبر, 2016). الأمن الإنساني دراسة نظرية( الجذور، المفهوم، الأبعاد والمخاطر). مجلة الحوار الثقافي، 5(2).

## المراجع الأجنبية

1.Booth, K. (2005). *Critical Scurity Studies and Worl politics.* lynne Rienner publishers.
2.Buzan, B. (1991). *People, States and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold war ERA,.* Harvester wheatsheaf.
3,Dario, B. (2006). *Theories des relations internationales* . Paris: Press des sciences Politiques.
4.health, R. t. (2024). *Barries to health and attacks on health care organization.*
5.Kenneth, W. (1979). *Theory of International Poltics.* Berkely: University of California. Retrieved from https://dl1.cuni.cz/pluginfile.php/486328/mod_resource/content/0/Kenneth%20N.%20Waltz%20Theory%20of%20International%20Politics%20Addison-6.Wesley%20series%20in%20political%20science%20%20%20%201979.pdf
kkkk. (5555). *uuuu.*
7.Ole, W. (1995). *Securization and Desecurization.* Colombia: University Press.
8.Robert, O. K. (1984). *After hegemony: cooperation and discord in the world political economy.* New Jersy: Princeton University press. Retrieved from https://professor.pucgoias.edu.br/sitedocente/admin/arquivosUpload/17973/material/KEOHANE%20After%20Hegemony%20-%20Cooperation%20and%20Regimes.pdf
.